



الوكالة الدولية للطاقة و «أوبك» يبحثان وضع أسواق النفط العالمية

الوضع الي عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة لاسيما على نفقات القطاع العام في المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وشهدا على اهمية استقرار السوق حيث يشعر المنتجون بتأثر التقلبات الشديدة لاسيما على الدخل الذي تشتد الحاجة اليه سواء من قبل المنتجين او المستهلكين. واكد باركيندو وبيرول اهمية ايجاد طرق لتقليل تأثير الوضع الحالي على البلدان النامية المعرضة للخطر واتفقا على البقاء على اتصال وثيق بهذا الشأن ومواصلة مشاوراتهمما المنتظمة حول تطورات سوق النفط.

النفط وتدابيراتها على الاقتصاد العالمي. وأشار الى اتفاق الجانبين على ان الظرف الحالي يؤثر ماديا بخاصة على مواطني الدول النامية بما في ذلك اولئك الذين يعتمدون بشكل كبير على عائدات النفط والغاز لتوفير الخدمات الأساسية والتي غالبا ما تكون عرضة لتقلبات السوق. ورجحا انخفاض عائدات هذه البلدان من النفط والغاز في حال استمرت ظروف السوق الحالية على ما هي عليه بنسبة تتراوح بين 50 بالمئة الى 85 بالمئة في عام 2020 لتصل هذه العائدات الى ادنى مستوياتها. واوضحا انه من المحتمل ان يؤدي هذا

بحث مدير الوكالة الدولية للطاقة فاتح بيرول والامين العام لمخفمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» محمد باركندو الوضع الحالي لأسواق النفط مع تأثيرات انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). وذكرت الدائرة الإعلامية لـ «أوبك» في بيان ان الطرفين اعربا في اتصال هاتفى عن قلقهما العميق إزاء آثار فيروس (كورونا المستجد) الذي يعد بالفعل أزمة صحية عالمية خطيرة وغير مسبوقة ذات عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. وأضاف البيان ان الجانبين قيما التقلبات المالية واسعة النطاق التي شهدتها اسواق

مضاد لفيروس «كورونا» المستجد

الاتحاد الأوروبي يرصد 89 مليون دولار لتطوير لقاح الماني



2000 وهي شركة ألمانية تعمل في مجال المستحضرات الصيدلانية البيولوجية مقرها مدينة توبنغن. وبدأت (كيورفاك) بالفعل برنامجه لتطوير اللقاحات كما بدأت بالفعل في تقديم تقديرات

نتائج واعدة بالاستجابة السريعة للفيروس وإذا ثبت ذلك فمن المحتمل أن يتم إنتاج ملايين الجرعات من اللقاح بتكاليف منخفضة في منشآت (كيورفاك). وتأسست (كيورفاك) في عام

أعلنت المفوضية الأوروبية بقيمة 80 مليون يورو (89 مليون دولار) لشركة ألمانية تعمل على تطوير وإنتاج لقاح ضد فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) في أوروبا. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في بيان: «نحن مصممون على تزويد شركة (كيورفاك) بالتمويل الذي تحتاجه لإنتاج لقاح ضد الفيروس».

وأضاف البيان أن الشركة طورت تكنولوجيا جديدة للتغلب على أحد أكبر العوائق أمام استخدام اللقاحات وهي الحاجة إلى إبقاء تلك اللقاحات فعالة من دون تبريد. وبحسب الدراسات الأولية فإن التكنولوجيا الجديدة تحمل

نزيف خسائر الذهب مستمر مع احتفاظ المستثمرين بالسيولة

تراجع الذهب أكثر من واحد بالمئة أمس الثلاثاء، ليوصل خسائره بعد الهبوط الحاد في الجلسة السابقة، وذلك مع استمرار مستثمرين في بيع أصول للاحتفاظ بسيولة بسبب تنامي المخاوف بشأن الأثر الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا.

وارتفع البلاتين والبلاديوم أكثر من خمسة بالمئة في التعاملات المبكرة قبل أن يقلصها مكاسبهما، علما أن الاثنين كانا الأكثر تضررا بعد خسائر يوم الاثنين لاعتبارهما من المعادن الصناعية. وهبط الذهب في المعاملات الفورية 1.1 بالمئة إلى 1496.78 دولار للأوقية (الأونصة) بعدما هبط 5.1 بالمئة يوم الاثنين لأقل مستوى منذ نوفمبر 2019. وكسب الذهب في المعاملات الآجلة الأميركية 1.1 بالمئة إلى 1503.20 دولار. وتراجعت الأسهم الآسيوية في أعقاب تسجيل «وول ستريت» أكبر خسارة يومية في التاريخ وأضررت عناوين الأخبار عن التفشي وأقره الاقتصادي العالمي بمعنويات المستثمرين كثيرا.

إلغاء اجتماع فتي اليوم في فيينا

مع تفشي «كورونا».. النفط دون 30 دولاراً



عند المستويات المرتفعة المقررة لشهر أبريل، مما يشير إلى استعداد أكبر شركة منتجة للنفط في العالم للتعايش مع أسعار النفط المنخفضة لبعض الوقت. وذكرت آي.إتش.إس.ماركت أن سيل الإمدادات القادم من السعودية ومنتجين آخرين قد يسفر عن أضخم تخمة من معروض الخام في التاريخ. وتقرر إلغاء اجتماع فتي لاويك وغير أوبك كان مقررا له اليوم الأربعاء في فيينا في ظل عدم تقدم محادثات الوساطة بين السعودية وروسيا عقب انهيار اتفاقهما الخاص بالإمدادات، حسبما ذكرت مصادر.

حصة أكبر من السوق العالمية. وتحدد سعر التسوية لخام برنت على انخفاض 3.80 دولار بما يعادل 11.2 بالمئة إلى 30.05 دولار للبرميل، ونزل خام القياس العالمي في وقت سابق إلى 28.52 دولار للبرميل، أدنى مستوياته منذ يناير 2016. وهبط الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 3.03 دولار أو 9.6 بالمئة ليغلق على 28.70 دولار للبرميل، أقل سعر له منذ فبراير 2016. وقال الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية، أمين الناصر، إن من المرجح أن تبقى الشركة إنتاج النفط في مايو

تراجعت أسعار النفط عن 30 دولارا للبرميل، مع تفاقم تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم ، مما يوجب المخاوف من ركود عالمي من جراء الإغلاقات، التي ترفضها الحكومات لاحتواء انتشار المرض. في غضون ذلك، تستعد حرب الأسعار بين منتجي النفط الكبارين السعودية وروسيا بعد فشلها في الاتفاق على خفض لكبح المعروض مع تأثر الطلب على الخام سلبا من جراء تراجع النشاط الاقتصادي العالمي. وجددت السعودية، الاثنين، عزمها تعزيز الإنتاج إلى مستويات قياسية لاقتناص

السويد والبرازيل ونيوزيلندا

3 دول تعلن عن حزم تحفيز بـ 60 مليار يورو

«الأيام الصعبة» في البلاد على خلفية وباء كوفيد19.

وأقر وزير المالية غرانث روبرتسون أن «الركود أمر شبه مؤكد» لكنه أشار إلى أن الحزمة التي تركز على دعم الأجور والإعفاءات الضريبية وتعزيز الرعاية الصحية ستساعد على احتواء تداعياتها.

وأكدت الحكومة (يسار وسط) أن الحزمة تعد أكبر عملية إنفاق في فترة سلام في تاريخ نيوزيلندا الحديث إذ تعادل تمويلا تشييليا لميزانية ثلاث سنوات.

وقال روبرتسون أمام البرلمان «نستعد لمعركة ضد قوة خارجية لا يمكننا السيطرة عليها تتسبب بدمار حول العالم. نحن على استعداد للمعركة». بدورها، أكدت رئيسة الوزراء جاسيندا أربرن أن لدى الحكومة مخصصات مالية للاستجابة للآزمات. وقالت «لنظلنا نحضرنا لاحتمال تعرضنا لأيام صعبة»، مشيرة إلى أن بلدها يقع في منطقة تشهد انفجارات بركانية وزلازل وأحوال طقس صعبة. وسجلت نيوزيلندا التي تعد نحو خمسة ملايين نسمة فمانية إصابات مؤكدة فقط بفيروس كورونا المستجد حتى الآن ولم تسجل أي وفيات. ومع ذلك، سارعت لفرض قيود على السفر وأمرت جميع الواصلين من الخارج لعزل أنفسهم، في مسعى لمنع تسجيل معدلات مرتفعة من الإصابات كما كان الوضع في الخارج.



الرئيس جانير بولسونارو خطة طوارئ بقيمة 5 مليارات ريال لدعم قطاع الصحة البرازيلي. والبرازيل البالغ عدد سكانها 210 ملايين نسمة، سجلت حتى يوم أمس 234 إصابة بفيروس كورونا المستجد، من دون أي حالة وفاة.

نيوزيلندا

وفي نطاق الحزم التحفيزية ذاته، كشفت نيوزيلندا عن حزمة اقتصادية بقيمة 12.1 مليار دولار نيوزيلندي (7.3 مليار دولار أمريكي أو 6.5 مليار يورو) من صندوق مخصص لمواجهة

البرازيل

وعلى صعيد آخر، كشفت الحكومة البرازيلية عن خطة بقيمة 147.3 مليار ريال (26 مليار يورو) لدعم اقتصاد البلاد في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وقال وزير الاقتصاد باولو غيديس خلال مؤتمر صحفي في برازيليا إن هذه الأموال ستستخدم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلات ذات الدخل المنخفض والمتقاعدين. والأسبوع الماضي، أقرت حكومة

أعلنت السويد والبرازيل ونيوزيلندا، عن ضخ حزم تحفيزية بقيمة تصل إلى 60.5 مليار يورو. وكشفت السويد عن خطة بقيمة 28 مليار يورو لدعم الاقتصاد في مواجهة فيروس كورونا المستجد الذي تتزايد تداعياته على الحركة الاقتصادية في البلاد والعالم أجمع.

السويد

وقالت وزيرة المالية ماغديلينا أندرسون خلال مؤتمر صحفي في ستوكهولم إن «هذا وضع فريد تماماً بالنسبة للاقتصاد السويدي». وأضافت «بهذا الإعلان، نريد أن نسمح لأكثر عدد ممكن من الشركات بالبقاء على قيد الحياة خلال هذه الأزمة».

وأوضحت الوزيرة أنه بموجب الخطة ستتولى الدولة دفع حصة أكبر من أجور الأشخاص الذين يتم تسريحهم مؤقتا بسبب تراجع أعمال خدمة عليهم. وكذلك يمكن للشركات، بموجب الخطة، أن ترجى دفع ضرائبها.

وبلغ عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في السويد 1059 حالة بينها ست وفيات. وأوصت السلطات الإثنين سكان العاصمة ستوكهولم بالعمل من منازلهم إذا أمكنهم ذلك، وناشدت من تزيد أعمارهم عن 70 عاماً الحد قدر الإمكان من تنقلاتهم واختلاطهم بآخرين.

في مستهل معاملات الأسبوع

خسائر البورصة الإيطالية تتجاوز 20 مليار دولار بسبب «كورونا»

سجلت بورصة ميلانو لالأوراق المالية الإيطالية (بيتاسا أفاري) خسائر رأسمالية تجاوزت 20 مليار دولار مع عودة ارتفاع أسعار خدمة الدين العام وطأة أزمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). وأغلقت بورصة (بيتاسا أفاري) تداولتها في بداية الأسبوع بعد انزلاق مؤشر (فيتس ميپ) الرئيسي بنسبة 11.3 في المئة ليستقر على تراجع بنسبة 6.10 في المئة تعادل 18.3 مليار يورو (20.5 مليار دولار) أو 14.980 ألف نقطة بقيمة 340 مليار يورو (380 مليار دولار). كما سجلت التداولات زيادة مؤشر (الفارق) بين سعر خدمة سندات الخزنة الإيطالية (بي تي بي) وبين السعر «المعباري» للسندات الألمانية (بوند) من 233 إلى 262 نقطة أساس ليرتفع سعر الفائدة على السندات لمدة عشر سنوات إلى 2.15 في المئة.



تيري بريتون

يتوقع الاتحاد الأوروبي ركودا اقتصاديا في عام 2020، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد الذي وصفته منظمة الصحة العالمية بالوباء العالمي.

وقال المفوض الأوروبي للسوق الداخلية تيري بريتون، إن الاتحاد الأوروبي يتوقع في عام 2020 ركودا لم يحدد حجمه، لكنه توقع أن يبلغ التأثير العالمي لأزمة فيروس كورونا المستجد على النمو الأوروبي «من 2 إلى 2.5 في المئة».

وقال بريتون: «قبل الأزمة، كنا نتوقع نمواً بنحو 1.4 في المئة» في القارة بأكملها. نعتقد أن تأثيره على النمو لدينا سيكون بين 2 و2.5 في المئة، مؤقتاً من الالتزام بقواعد ميثاق الاستقرار الأوروبي للتعامل مع الأزمة، كما هو منصوص عليه في النصوص الأوروبية».

وقدر المفوض الأوروبي أيضاً أن الأزمة ستعبد على الأرجح التفكير في أدوات «تجميع» وتشارك ديون الدول الأوروبية. وأوضح قائلاً: «لقد فكرت كثيراً بشأن المنتجات غير التقليدية لمحاولة تجميع الديون، وربما علينا العودة إلى ذلك».

الركود الاقتصادي يطرق أبواب الأسواق الأوروبية